

الجانب اليهودى لمشكلة السينما

كان هناك رجل يدعى انتونى كومستوك، وكان معادياً لخدش الحياء العام. بالطبع لم يكن يتمتع بالشعبية فى يوم من الأيام. لم تكتب عنه الصحف دون أن تسخر منه. وقد أصبح منبعاً للنكات فى زمنه. وكان هذا منذ زمن طويل جداً. ومات عام ١٩١٧. واللافت للنظر أن الناس الذين كانوا يتهمون عليه ببذاءة كانوا من غير اليهود. ومما يستحق التسجيل أن الرجال الذين استفادوا من المتاجرة فى الموبقات التى كان يحاربها، كانوا من اليهود. كان ثالوثاً شائعاً: غير اليهودى الغيور على الأخلاق يحارب الانحلال الجنىسى، والمحرضون عليه من اليهود يتسترون وراء السوق من الأغيار، وصحافة الأغيار.

المعركة لا زالت مستمرة. فإذا ذهبت إلى أى مكان، أو ألقيت نظرة على صحف البلاد، ستجد أن قضية الاستعراضات اللاأخلاقية لم تحسم أو يتوقف الحديث عنها. وهى لا تزال حية فى كل مكان من البلاد، حتى الآن. وفى كل ولاية تقريباً ستجد قانوناً للرقابة على الأفلام ينتظر التصويت، يرفضه قدامى "السكرين" والمقامرين، ويؤيده القطاع المذهب اليقظ من الناس. ودائماً تقف المؤسسات اليهودية المنتجة خلف المعارضة تمارس ضغوطها فى صمت.

وهذه حقيقة مؤسفة. فالنزام الصمت قد يعنى اتهاماً لعنصر يهودى بالفحش الأخلاقى المتعمد. لكن الأمر ليس على هذه الصورة. فهناك معياران فى الولايات المتحدة، أحدهما يسود إلى حد كبير فى مجال إنتاج المسرحيات، بينما يسرى الثانى — إذا سرى — على الناس بصفة عامة. أحدهما مثال شرقى "إذا كنت غير قادر على تحقيق ما تريد، فعليك بتحقيق ما تستطيع".

وهذه النظرة الشرقية تختلف جوهرياً عن النظرة الأنجلو سكسونية والأمريكية. ومن هنا تأتى المعارضة للرقابة. فليس من الضرورى أن يكون

المنتجون من أصول سامية سيئين حسب معاييرهم هم، لكنهم يعلمون أن ذوقهم ومزاجهم يختلف عن المعايير السائدة بين الشعب الأمريكي. فإذا ما قامت الرقابة، فسيكون هناك خطر الاعتراف رسمياً بالمعايير الأمريكية. وهذا ما عليهم أن يحولوا دون حدوثه. وكثيرون من هؤلاء المنتجين لا يدركون مدى فحش ما يقدمون؛ فقد اعتادوا الأمر.

نادراً ما تجد بيتاً أمريكياً لم يجأ بالشكوى من الأفلام. وربما لم توجد وسيلة للترفيه تعرضت لهذا النقد الشديد والواسع الذي تتعرض له الأفلام، بسبب ما تحتويه دائماً من إغراء وفسق. وهناك، بالطبع، أفلام جيدة. لكننا كنا سنحزن لو لم يقل كل ما قيل. ونحن نؤيد ما قيل ونعتبره سلماً يرتفع بنا فوق المستنقع الذي صارت عليه معظم أشكال الترفيه الشعبي.

وقد طرحت القضية كثيراً حتى لم تعد هناك ضرورة لتكرار طرحها. فالمسؤولون والمنظمات يعلنون احتجاجهم بلا طائل. وضمان المعنيين بهذه الاحتجاجات غائبة، لأنهم لا يستمعون إلا لما يمس مصالحهم المادية. والحال كذلك، فإن الرأي العام الأمريكي عاجز أمام الأفلام عجزه أمام غيرها من أشكال النفوذ اليهودي. وسيظل عاجزاً حتى يفوق من هذا العجز ويسعى نحو حماية نفسه. وفي اتهام واضح لتوجهات السينما والهيئة القومية لمراجعة الصور المتحركة، كتب فردريك بويد ستيفنسون في صحيفة بروكلين إيجل يقول:

"ومن جهة أخرى، فإن الأشرطة تنبعث منها روائح كريهة. إنها عبارة عن مشاهد جنسية. وكلها تشارك في نفس الجريمة. والأمور تسير من سيئ لأسوأ. والمبرر الذي يقدم هو أن صناعة السينما تحتل المكاتب الرابعة أو الخامسة في البلاد، وأتينا يجب أن نحرص على تقدمها. ويقال إن الصور المهنبة تحقق عائداً قدره حوالي ١٠٠ ألف دولار، بينما تحقق المسرحية الجنسية الناجحة ما بين ٢٥٠ ألف إلى ٢,٥ مليون دولار".

ونقل عن الدكتور جيمس امبرنجهام قوله: "حضرت اجتماعاً لمنتجي الأفلام في نيويورك، فكنت المسيحي الوحيد بينهم. وكان باقى الحضور ٥٠٠ شخص من اليهود غير المسيحيين".

وليس من الحكمة الآن أن نقف في وجه شيطان السينما وأن نتغافل تماما عن القوى التي تقف وراء هذا الشيطان.

ويجب تغيير طريقة الإصلاح. فقديمًا، عندما كان قوام التركيبة العقلية العامة للولايات المتحدة آريا، كان يكفي أن تكشف عن الشر حتى يختفى. وكانت الشرور التي نعانيتها بسيطة وعابرة، وكانت كلمة تذكير حادة تكفي لتقوية النسيج الأخلاقي للأثمين وتعيد الأمور إلى نصابها. أى أن الأشرار من جنسنا كان من السهل إعادتهم إلى الطريق القويم.

لكن تلك الطريقة لم تعد ممكنة. فالضمير لم يعد موجودا لتخاطبه. ومعظم المهتمين بإنتاج الرذائل السينمائية والمسرحية لا يمكن التأثير فيهم بهذه الطريقة. فهم لا يقرن، بداية بأن ما يقدمونه قدر. وهم، ثانيا، لا يستطيعون أن يفهموا أنهم يسهمون بالفعل في تخريب الإنسان. فهم يأخذون الاحتجاجات على محمل الهزل؛ فهم لا يمكن أن يتفهموها ويروها هراء أو غيرة أو— كما نسمع الآن — معاداة للسامية.

فاحذر أيها القارئ! إذا انتابك الضيق من قذارة معظم الأفلام، فستتهم بمعاداة السامية. فالأفلام من إنتاج يهود. وأنت إن حاربت الفسوق، انتقلت المعركة رأسا إلى المعسكر اليهودي؛ لأن أغلبية المنتجين منه. فأنت إذن "تهاجم اليهود".

وإذا تخلص معسكر اليهود من الرجال والأساليب التي تلحق العار بالاسم اليهودي، فإن تلك المعركة الدائرة دفاعا عن القيم الفاضلة لن تكون لها تلك المسحة العرقية.

وإذا قمنا بتحليل لصناعة السينما في الولايات المتحدة، سنجد أن:

- ٩٠% من إنتاج الأفلام بيد ١٠ مؤسسات في نيويورك ولوس أنجلوس.
- كل مؤسسة من هذه المؤسسات تمتلك عددا من الوحدات الكاملة، وتمثل أكبر شركات إنتاج الأفلام في العالم.
- هذه المؤسسات الأم هي التي تتحكم في السوق.
- ٨٥% من هذه المؤسسات الكبيرة بيد اليهود.

• هذه المؤسسات تشكل تنظيمًا مركزيًا لا يضارع لتوزيع إنتاجها على آلاف دور العرض، يملك معظمها يهود من أصول متواضعة.

• الأفلام المستقلة ليست لها مراكز توزيع، إنما تباع في سوق مفتوح.

وقد يفاجأ كثيرون من عدم ندرة الأفلام الجيدة. فالمشكلة هي غياب الوسائل الكفيلة بتوصيل هذه الأفلام للجمهور. وتظل واحدة من أبرز مكتبات الأفلام الجميلة خلاصة الأفلام الدرامية والتعليمية، حبيسة العلب؛ لتعثر عرضها على الجمهور. وقد حقق مالكو هذه الأفلام بعض التقدم عن طريق الاستعانة بموزعين يهود لأفلامهم. لكن دائمًا ما تقف في طريقهم تلك القوة الهائلة والصامتة التي تحول دون إدخال الفضائل والبهجة على الشاشة الفضية.

ومن حين لآخر يتمكن منتج مستقل، مثل ديفيد وارك جريفت أو تشارلز راي، من تقديم إنتاج يشيع البهجة والسرور، وبلا دعاية أو ضجيج. وهذه الأفلام، وما تحققه من نجاح، أقوى رد على صيحات بعض المنتجين ممن يشيرون أن الأعمال القذرة وحدها هي التي تحقق الأرباح.

وهذه الصيحات لها، بطبيعة الحال ما يبررها. فلاشك أن الأفلام المخلة، بالشكل الذي تسير عليه الأمور الآن، تحقق أرباحًا أكبر؛ لأنها الأكثر إقبالًا في صنعها وتحظى بدعاية صاخبة. وتحظى الأفلام منها التي تحوى أحط الفحش بإقبال كبير، حيث تركز دعايتها على أنها تعالج "مشكلات أخلاقية".

لكن ذوق الجمهور تشكل بالفعل. وكل مدينة تستهدف رفع معنويات مواطنيها عليها أن تتفق آلاف الدولارات سنويًا في محاولة لتوفير تذوق جماعي للموسيقى الجيدة. وهي تتججج في مسعاها إلى حد ما، لكنها نادرا ما تحصل على مردود. ويبدو أن الأعمال التي تخرب الذوق العام تحقق ربحًا أكبر بكثير. ومع سقوط قطاع الترفيه العام — باستثناء الموسيقى الراقية — في يد جماعات لا تعرف ما تعنيه كلمة "فن"، اشتدت جاذبية الدولار بصورة عارمة.

وإذا كان ذوق الجمهور الآن قد أصابه كل هذا القدر من التخريب، بحيث أصبح منتجو الأفلام يصرحون بكل الثقة قائلين "إننا نقدم ما يريده الجمهور"، فقل على الدنيا السلام. وهذا لأن كل المراقبين المحايدون يقولون بأن ذوق الجمهور هو العامل الحاسم في تقرير ما ينبغي إنتاجه.

إن من السهل على تجار الكوكايين إقامة الدليل على أنهم إنما يلبون "طلب الجمهور" على المخدرات، فهم يلبون طلبه بالفعل. لكن ذلك الطلب لا يعد مبررا مقبولا لتوزيع الكوكايين. والحال كذلك بالنسبة للسّم المعنوى والفحش البصرى الذى يحويه الفيلم العادى. والطلب الذى تخلقه هذه الأفلام مناف لقواعد الأخلاق، وإشباعه مرفوض أخلاقياً كذلك.

لقد أقر كارل ليمل، أحد المنتجين البارزين فى أمريكا، ورئيس شركة يونيفرسال للسينما، أمام إحدى لجان الكونجرس بأنه أرسل نشرة إلى دور العرض التى يتعامل معها عنوانها "ماذا تريدون؟". وفى ذلك الوقت، كانت شركته تتعامل مع حوالى ٢٢ ألف دار. ويقول السيد ليمل إنه كان يتوقع أن تكون ٩٥% من الطلبات لصالح الأفلام النظيفة المهدبة، لكنه قال: "بدلاً من أن ألقى ٩٥% من الطلبات لصالح الأفلام النظيفة، وجدت أن النصف أو ٦٠% منها يطلب أفلاماً فاضحة، وفرنسية إباحية".

وليمل نفسه يهودى مولود فى ألمانيا، ولم يعلن نسبة الطلبات التى جاءت من إخوته فى "الإيمان".

ومن الواضح الجلى أن أية محاولة لوضع حد لقلّة الحياء والتفاهة التى لا تكف الأفلام عن صيها ليل نهار على رأس الرأى العام الأمريكى، تلقى معارضة يهودية. خذ، على سبيل المثال، محاولة احتجاج الأمريكيين يوم الأحد، يوم الراحة. كان كل المعارضين للحركة — حركة إيقاف الضمير، لا تمرير قانون — كلهم من اليهود، وبرروا معارضتهم على خلفية يهودية.

وفى كل مرة يدخلون فيها فى مواجهة مع الرأى العام، تجد المدافعين عنهم يهوداً على شاكلتهم. ففى جلسة الكونجرس المشار إليها، كان المحامون الذين تصدوا للدفاع عن الشركات، وبينها شركات تحمل أسماء ماير، ولودفيج، وكوم، وفريند، وروزنتال وكلهم من اليهود.

بل كان هناك حاخام يهودى، قدم أبعد التفسيرات لسيطرة اليهود على السينما وكذلك للمعارضة اليهودية للرقابة على الأفلام.

قال الحاخام: "أنا يهودى، وأنت تعرف بقدر ما أعرف أننا ضحايا سيئة الحظ

للأسنة السليطة والحادة، وتعرف كما أعرف أن السينما جعلتنا عرضة في بادئ الأمر للتشهير. وليست السينما المجال الوحيد الذى نتعرض فيه للإساءة، فديننا يلقي الإساءات، بل والإساءات البالغة.

ويواصل الحاخام حديثه قائلا: لقد شعرنا بألم كبير، وشعرنا بأنه كان هناك دواء، وهذا الدواء هو رأى العام، وماذا فعلنا؟ إننا لم نأت للكونجرس. نظمنا جمعية؛ النظام المستقل لبنائى بريث، أكبر نظام أخوى يهودى فى العالم. وهى تنظم ما يطلق عليه عصابة معاداة التشهير ومقرها شيكاغو؛ وتتوحد عصابة الدفاع عن الاسم اليهودى مع الآخرين — فى الكنيسة الكاثوليكية، وجمعية الحقيقة، وجمعية الاسم المقدس — وكتبت إلى كل صناع السينما فى البلاد تطالبهم بعدم الإساءة إلى الشخصية اليهودية والدين اليهودى، وألا يسخرُوا منا. ونحن لا نعترض على تقديم الشخصية اليهودية، وإنما نعترض على التصوير الكاريكاتورى للشخصية اليهودية، ولأسما وديننا. وبعد أن شرحنا للصناع موقفنا، عينا لجنة من الرجال فى كل مدن البلاد، طالبين منهم مناشدة السلطات المحلية عدم السماح بعرض الأفلام المعدة لتشويه الشخصية اليهودية والمشار اليهودية.

على أن هناك معنى خفيا فى بيان الحاخام هذا. فاليهودى يرى فى أى تعبير علنى عن الشخصية المسيحية تقليلا من شأن دينه. على سبيل المثال: إذا اضطر رئيس الولايات المتحدة أو حاكم ولايتك إلى اللجوء إلى إحالات مسيحية فى صلاة الشكر، أو ذكر اسم المسيح، فسيقابل هذا التصرف بالاحتجاج على جرح المشار اليهودية. وقد حدث هذا بالفعل.

فى نفس الجلسة المشار إليها، جرى الاستشهاد بخطاب كتبه كارل إتش بيرس، الممثل الخاص لشركة أفلام أوليفر موروسكو، إلى المدير التنفيذى للشئون التجارية بشركة موشن بيكتشر، ورد فيه ما يلى: "أنا وأنت رأينا هينات ترفض مسرحيات مثل "حياة المسيح" لأنهم رأوا فيها تهجما على العبرانيين".

ومن الواضح أن "المشار اليهودية" طفل مدلل يحظى برعاية أبدية، وأنه يمارس قدرا من التدخل إلى حد أن أصبحت القضية الحقيقية هى حقوق غير اليهود.

ويسأل المدافعون اليهود: ما الذى يجعل أمة من ١١٠ مليون تشعر بالخطر من ٣ ملايين؟ و"جبهات الأغيار" تطرح نفس المسألة بصوت عال، بكل عبق الفكرة الجديدة.

ومن المفيد أن نجيب هكذا: لماذا يحرم بلد من ١١٠ مليون نسمة من مشاهدة "حياة المسيح" على الشاشة، خوفا من أن يتضمن إساءة لليهود؟

والإجابة فى كلتا الحالتين ليست مسألة مقارنة بين أعداد، وإنما إقرار مفاده: بما أن اليهود يسكنون بعنق الزجاجة فى مجال السينما، حيث يستطيعون التحكم بصورة مطلقة فيما يقدم للجمهور، إذن فهم يتمتعون من ثم بالتحكم فى مجالات أخرى.

لماذا لم يعرض اليهود "الرحيل شرقاً" و"راعى التل" على الشاشة؟ لأن اليهود أصحاب الكلمة الأخيرة فى السينما يجهلون الحياة الريفية الأمريكية، وبالتالي، لا يتعاطفون معها. فاليهودى نتاج الحياة فى المدينة، وبالذات فى ذلك الكيان الغربى المسمى بالجيتو. فهو لا يرى فى الفلاح أكثر من "قروى ساذج". وسوف تركز إلى اليقين التام بأن اليانكي، الذى كان نتاجاً للمزارع، هو الذى حول الفلاح إلى مزحة، وحتى الآن فإن هذه المزحة مسئولة عن تفريغ مزارعنا من الرجال. فشخصيات "القرويين السذج" التى شهدنا المسرح ذات منشأ يهودى. فاليهودى نتاج حياة المدينة، وبالذات ذلك القطاع الغربى من المدينة، حيث يلعب "الدهاء" دوراً مؤثراً. وأمريكا اليهودى العادى الذى يقدم الترفيه للأمريكيين هى طريق يشقه من شباك التذاكر، إلى الكواليس، ثم إلى المطعم. وهو لا يرى حتى الآن، أمريكا إلا كضروع ضخمة عليه حلبها.

وهنا يكمن كامل سر الفشل الأخلاقى للأفلام؛ فهى ليست أمريكية، ومنتجها غير مؤهلين عرقياً لتمثيل المزاج الأمريكى وتقديمه على الشاشة. فقد انفردت قوة ضخمة غريبة على أمريكا من حيث العرق والأخلاق والقيم بالسيطرة على الإنتاج السينمائى، فأل الوضع إلى ما نحن عليه.

وهذه المقالة وما يتبعها من مقالات ليس الغرض منها أن نرفع أيدينا فزعا ونفضح الأفلام. فكل الناس يفعلون هذا. والموقف من هذه الأفلام محسوم. وهناك

إجماع. فسيّدات النوادي، والمعلّمون، ومحررو الصحف، وضباط الشرطة، وقضاة المحاكم، وقساوسة الأديان، والأطباء، والأمهات والآباء، كل هؤلاء يعرفون ما عليه حال الأفلام.

وما لا تعرفه هذه الفئات الراضية بوضوح هو أن احتجاجاتهم لن تكون لها فائدة إلا إذا أدركوا أن هناك مجموعة أخرى ذات منبغ عرقي وأخلاقي محدّد تحول دون الاستجابة لاحتجاجات غير اليهود.

وكما بين الحاخام الذي أشرنا إليه، فإن المنتجين يستجيبون لطلبات اليهود على الفور.

فماذا كان مصير شكاوى واحتجاجات غير اليهود من معلّمين وسيّدات نوادٍ ومحرري صحف وضباط شرطة وقضاة ورجال دين وأطباء وآباء الجيل الصاعد؟ لا شيء!

ويمكن أن يظلّوا يحاربون طواحين الهواء بقية عمرهم دون الوصول إلى نتيجة، إلا إذا واجهوا أنفسهم بحقيقة عرقية غير سارة هي أن الأفلام يهودية. فالمسألة ليست مسألة أخلاق. فهذه قضية منتهية؛ إنها مسألة إدارة.

وإذا عرف الناس كنه هذا النفوذ ومن يقفون وراء هذا النفوذ الجبار لهذه "الأفلام"، فلن تبدو المشكلة بهذا القدر من الإزعاج.

(ديربورن إنديبننت، عدد ١٢ فبراير ١٩٢١م)

* * *